الأمم المتحدة

S/PRST/2006/37



مجلس الأمن

Distr.: General
7 August 2006
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٥٠٥ المعقودة في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في كوت ديفوار“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن التزامه بتنفيذ عملية السلام وخريطة الطريق التي أعدها الفريق العامل الدولي. ويرحب بالمبادرات التي اتخذها رئيس الوزراء، السيد تشارلز كونان باني، والحوار الجاري فيما بين الرئيس لوران غباغبو، ورئيس الوزراء، وجميع الأطراف الإيفوارية الأخرى.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه التام لرئيس الوزراء. ويرحب بعزمه على تنفيذ القرارات التي اتخذها جميع الأطراف الإيفوارية في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويشجعه بقوة على مواصلة جهوده ويطلب إلى جميع الأطراف الإيفوارية أن تتعاون معه تعاونا كاملا وبنية حسنة.

”ويرحب مجلس الأمن ببدء عمل المحاكم المتنقلة في كافة أنحاء كوت ديفوار وبإعلان رئيس الوزراء الانتهاء من المرحلة التمهيدية لتجميع قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة. ويرحب مجلس الأمن كذلك بإنشاء فريق الرصد المعني ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبالتدابير المتخذة لتنفيذ المراقبة الرباعية الأطراف للعمليات التمهيدية للتجميع وبدء عمليات حل الميليشيات ونزع سلاحها. ويحيط علما بتوقيع مرسوم رئاسي يتيح للجنة الانتخابية المستقلة اقتراح إدخال أي تعديلات فنية على قانون الانتخابات من أجل إجراء انتخابات المرحلة الانتقالية.

070806 070806 06-45697 (A)

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء عدم نشر هياكل اللجنة الانتخابية المستقلة في كافة أنحاء البلد، وكذلك المكاتب المحلية للجنة الوطنية المعنية بالإشراف على عملية تحديد الهوية. ويحث الأطراف الإيفوارية على تسوية هاتين المسألتين دون تأخير.

”ويدين مجلس الأمن بشدة العراقيل التي تعترض العمل العادي للمحاكم المتنقلة عقب ما دعا إليه قادة سياسيون، وعلى الخصوص رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية ورئيس الجمعية الوطنية السابقة. ويلاحظ أن طريقة عمل المحاكم المتنقلة تقررت بتشاور مع الرئيس لوران غباغبو. ويحث جميع الأطراف على كفالة سير عمل المحاكم المتنقلة دون مزيد من العراقيل.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق ويدين أعمال العنف التي ارتكبتها مجموعات منظمة، ولا سيما الوطنيون الشبان، والتي أدت إلى مقتل مدنيين، كما يدين الهجوم الذي تعرض له الممثل السامي للانتخابات يوم ٢٤ تموز/يوليه، رغم وجود عناصر الحرس الجمهوري في مكان الحادث.

”ويدين مجلس الأمن أيضا أحداث ١٥ تموز/يوليه في مباني إذاعة وتلفزيون كوت ديفوار. ويدعو السلطات الإيفوارية إلى تعزيز التدابير الأمنية في إذاعة وتلفزيون كوت ديفوار. ويؤكد أهمية ضمان استقلالية وحياد وسائط الإعلام في كوت ديفوار.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه لتنفيذ تدابير ضد المسؤولين عن تلك الأعمال على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، ويشدد على أن لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) ستنظر في التقارير المتصلة بالأحداث المشار إليها أعلاه.

”ويطالب مجلس الأمن بأن تعمل قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، بما فيها الحرس الجمهوري، في إطار القانون الوطني في جميع الأوقات لكفالة الأمن التام للسكان، بمن فيهم الأجانب، وأن تدعم تنفيذ خريطة الطريق بقيادة رئيس الوزراء. ويكرر في هذا الصدد تأكيد الفقرتين ٨ و ٩ من القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥). ويذكّر بأنه يتعين على قوات الدفاع والأمن والقوى الجديدة كفالة أمن جلسات استماع المحاكم المتنقلة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

”ويطالب مجلس الأمن أيضا بأن تتعاون جميع الأطراف الإيفوارية تعاونا كاملا في عمليات القوات المحايدة، ولا سيما من خلال ضمان سلامة أفرادها والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية حركتهم في جميع أنحاء كوت ديفوار، ويؤكد

أنه لن يتم التسامح إزاء أية عقبة توضع أمام حرية حركتهم أو أمام التنفيذ التام لولايتهم. ويشير في هذا الصدد إلى الفقرة ٤ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

''ويجدد مجلس الأمن تأكيد أهمية التنفيذ المتزامن لعمليتي تحديد الهوية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وقيام جميع الأطراف الإيفوارية بتعجيل تنفيذ خريطة الطريق بغرض تهيئة الظروف التي لا بد منها لتنظيم انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة في حدود الجدول الزمني المتفق عليه.

''ولذلك يعتبر مجلس الأمن أنه من الضروري نشر أكبر عدد ممكن من المحاكم المتنقلة في جميع أنحاء كوت ديفوار لتحقيق هدف نشر ١٥٠ محكمة متنقلة المتوخى في خطة رئيس الوزراء وإتمام المرحلة الثانية من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتجميع المقاتلين، قبل الاجتماع المقبل للفريق العامل الدولي. ويشجع رئيس الوزراء على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق هذا الغرض، بموافقة جميع الأطراف الإيفوارية، وكذلك لتنظيم الانتخابات. ويدعو الفريق العامل الدولي إلى رصد التقدم المحرز ورفع تقرير إليه عن تقييمه لذلك التقدم.

''ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للفريق العامل الدولي ويؤيد بلاغه التاسع المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويكرر تأكيد دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام وللممثل السامي للانتخابات.''